استشهاد 5 فلسطينيين بنيران قوات الاحتلال في غزة

القاهرة - (رويترز): قال مسؤولون بقطاع الصحة: إن خمسة فلسطينيين استشهدوا في قطاع غزة أمس جراء غارات جوية وإطلاق نار من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية، في أحدث انتهاكات لوقف إطلاق النار الذي بدأ قبل أربعة أشهر في القطاع بوساطة أمريكية.

وذكر مسعفون أن غارة جوية قتلت شخصين كانا يستقلان دراجة كهربائية في دير البلح بوسط غزة. وأوضح المسعفون أنه في وقت لاحق، قتلت نيران طائرة إسرائيلية مسيرة امرأة في دير البلح، وقتل جنود رجلا بالرصاص في خان يونس جنوب القطاع.

وقال مسعفون فلسطينيون: إن رجلا آخر استشهد برصاص القوات الإسرائيلية في جباليا بشمال القطاع.

ويأتي هذا بعد يوم من زعم الجيش الإسرائيلي أن قواته قتلت أربعة مسلحين في مدينة رفح بجنوب غزة بعد أن خرجوا من نفق تحت الأرض وفتحوا النار على الجنود.

وقال الجيش الإسرائيلي، من دون أن يعلق بشكل مباشر على سقوط الشهداء أمس: إنه شن هجمات استهدفت من وصفهم بمسلحين في حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) ردا على واقعة أمس الاول في رفح.

وفي مدينة غزة، تجمع عشرات الفلسطينيين لتشييع ثلاثة أشخاص استشهدوا في غارة جوية إسرائيلية على مبنى سكني بالمنطقة مساء الإثنين.

وكانت إحدى الجثث ملفوفة بعلم حماس الأخضر، بينما كان على جبين أخرى شريط أخضر خاص بحماس، ما يشير إلى أن الاثنين كانا عضوين في الحركة.

ولم تتمكن رويترز من التحقق من هويات الشهداء.

وتبادلت حركة حماس وإسرائيل مرارا الاتهامات بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار وهو عنصر أساسي في خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء حرب غزة، الأكثر تدميرا وإزهاقا للأرواح في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المستمر منذ عقود.

وتتضمن المرحلة التالية من خطة ترامب نزع سلاح حماس، وانسحاب إسرائيل من غزة، ونشر قوة دولية لحفظ السلام.

وترفض حماس منذ فترة طويلة الدعوات إلى إلقاء سلاحها، ويقول المسؤولون الإسرائيليون إنهم يستعدون للعودة إلى حرب شاملة.

وقالت وزارة الصحة في غزة: إن ما لا يقل عن 580 فلسطينيا استشهدوا بنيران إسرائيلية منذ إبرام اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر. وتقول إسرائيل: إن أربعة جنود قتلوا على يد مسلحين في غزة خلال الفترة نفسها.

في غضون ذلك قال متحدث باسم الرئيس الإندونيسي برابوو سوبيانتو أمس: إن قوة حفظ السلام متعددة الجنسيات المقترحة لغزة قد يبلغ قوامها نحو 20 ألف جندي وإن تقديرات إندونيسيا تشير الى إمكانية أن تسهم بما يصل إلى 8000 جندي في هذه القوة.

لكن المتحدث قال إنه لم يتم الاتفاق على شروط الانتشار أو مناطق العمليات.

وتلقى برابوو دعوة الى زيارة واشنطن في وقت لاحق من هذا الشهر لحضور الاجتماع الأول لمجلس السلام الذي اقترحه ترامب. وتعهدت الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا العام الماضي بتجهيز 20 ألف جندي لنشرهم في قوة حفظ السلام في غزة لكنها قالت إنها تنتظر مزيدا من التفاصيل حول تفويض هذه القوة قبل تأكيد نشرها.

○ تشييع اثنين من الشهداء الخمسة في مدينة غزة. (أ ف ب)

في أحدث تعديل وزاري بمصر

عودة وزارة الإعلام واختيار 3 وزيرات ونائب لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية

القاهرة - سيد عبدالقادر:

شهد التعديل الوزاري الذي وافق عليه مجلس النواب المصري في جلسته العامة أمس الثلاثاء، إعادة تشكيل موسعة لحكومة الدكتور مصطفى مدبولي، شملت اختيار نائب واحد لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، و17 وزيرا، و4 نواب وزراء، وتم استحداث وزارة للإعلام، وتولى حقيبتها الدكتور ضياء رشوان، وتوحيد الرسالة الإعلامية للدولة، والتعامل المنظم مع التحديات الإعلامية الإقليمية والدولية.

وشهد التعديل استحداث منصب لنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، تقلده الدكتور حسين عيسى، في خطوة تهدف إلى توحيد إدارة الملفات الاقتصادية والاستثمارية والمالية تحت مظلة قيادية واحدة أكثر تخصصا، بالإضافة إلى أنه تم إلغاء منصبي نائب رئيس الوزراء للتنمية البشرية ونائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية.

وفي تعديل جوهري على الهيكل الوزاري، تم فصل حقيبتي الصناعة والنقل بعد أن كانتا مدمجتين، حيث تولى الفريق كامل الوزير وزارة النقل بشكل مستقل، بينما أسندت وزارة الصناعة إلى المهندس خالد هاشم علي ماهر، ويُذكر أن كامل الوزير كان يشغل أيضا منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية قبل إلغائه.

كما تم دمج «التعاون الدولي» في حقيبة الخارجية وشؤون المصريين بالخارج بعدما كانت مدمجة مع وزارة التخطيط، ليتقلد الدكتور بدر عبد العاطي حقيبة الخارجية والتعاون الدولي وشؤون المصريين في الخارج، وبعد إلغاء منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية البشرية، استمر الدكتور خالد عبد الغفار وزيرا للصحة، وتم دمج وزارتي البيئة والتنمية المحلية في حقيبة واحدة، وتولتها الدكتورة منال عوض تحت مسمى وزيرة التنمية المحلية والبيئة.

وكشف التشكيل عن وجود ثلاث وزيرات، هن الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والبيئة، والمهندسة راندا المنشاوي وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وجيهان زكي وزيرة الثقافة.

كما شهد التعديل حضورا نسائيا إضافيا على مستوى نواب الوزراء، بتعيين سمر محمود عبد الواحد إبراهيم نائبة لوزير الخارجية وشؤون المصريين بالخارج والتعاون الدولي، بما يعكس استمرار مشاركة المرأة في الملفات الدبلوماسية والاقتصادية الدولية.

لجنة تنشر المسودة الأولى لدستور مؤقت لدولة فلسطينية وتفتح الباب للملاحظات

رام الله - (رويترز): نشرت اللجنة المكلفة بصياغة دستور لدولة فلسطينية أمس المسودة الأولى لدستور مؤقت ليتسنى للجمهور الاطلاع عليها وإبداء الملاحظات قبل الصياغة النهائية، وذلك في إطار إصلاحات قانونية ودستورية تجريها السلطة الفلسطينية وعقب اعتراف دول غربية كبرى العام الماضي بدولة فلسطينية.

وكلف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لجنة من الخبراء والسياسيين في أغسطس الماضي لصياغة دستور مؤقت. وتقول اللجنة في منصتها الإلكترونية إنها مكلفة بصياغة دستور مؤقت «للانتقال من السلطة إلى الدولة».

واعترفت دول غربية كبرى، بما فيها فرنسا، رسميا بدولة فلسطينية في سبتمبر في إطار ضغوط على إسرائيل لوقف حرب غزة والرغبة في دعم حل الدولتين للصراع في الشرق الأوسط. وترفض إسرائيل فكرة إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين.

وقال الرئيس الفرنسي إيمانيول ماكرون في نوفمبر: إنها ستساعد السلطة الفلسطينية في صياغة دستور لدولة فلسطينية مستقبلية.

وقالت لجنة الصياغة على موقعها: إن نشر المسودة جاء بناء على قرار من عباس، مشيرة إلى فتح الباب لتلقي الملاحظات خلال 60 يوما.

وجاء في ديباجة المسودة: «انطلاقا من الحقوق الثابتة، غير القابلة للتصرف، للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعدالة قضيته، نكتب هذا الدستور المؤقت لدولة ما زالت تحت الاحتلال، دولة تصر على أن تكتب وجودها بحبر من الصمود والأمل».

ومن أهم المواد التي تضمنتها مسودة الدستور المؤقت المادة 79 المتعلقة بتنظيم تولي منصب الرئيس في حال شغوره بسبب الوفاة أو المرض. وجاء فيها أنه «لرئيس الدولة أن يعين نائبا له، وأن يكلفه بما يراه مناسبا من مهام، وأن يعفيه من منصبه، وأن يقبل استقالته».

ونصت أيضا على أنه «حال خلو منصب رئيس الدولة بالوفاة أو الاستقالة يحل محله رئيس مجلس النواب، وحال خلو منصب رئيس الدولة لفقدان الأهلية أو عدم قدرته على ممارسة مهامه الدستورية، يُعلن خلو المنصب بقرار من المحكمة الدستورية بناء على طلب الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب، ويباشر رئيس مجلس النواب مؤقتا سلطات رئيس الدولة».

وتوضح ذات المادة أنه «إذا كان مجلس النواب غير قائم، يحل رئيس المحكمة الدستورية محل رئيس مجلس النواب».

وتؤكد المادة وجوب انتخاب رئيس جديد في مدة لا تتجاوز 90 يوما من تاريخ شغور المنصب، وأن تبدأ مدة الرئاسة من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات.

وليس واضحا هل في حال إقرار هذه المسودة سيُلغى المرسوم الذي أصدره عباس في وقت سابق وينص على أن يتولى نائب الرئيس منصب الرئيس المؤقت لحين إجراء انتخابات. واستحدث منصب نائب الرئيس العام الماضي، وأجريت آخر انتخابات لاختيار رئيس السلطة الفلسطينية في 2005.

وتتضمن المسودة الجديدة تعديلا على الفترة الرئاسية ومجلس النواب لتكون خمس سنوات بدلا من أربع.

4583 من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية نُقلوا إلى العراق من سوريا

بغداد - (أ ف ب): تسلّم العراق حتى الآن 4583 من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية المحتجزين في سوريا والذين بدأ الجيش الأمريكي الشهر الماضي نقلهم، حسبما قال مسؤول عراقي لوكالة فرانس برس أمس الثلاثاء. ويُعدّ هؤلاء من بين ما يصل إلى سبعة آلاف معتقل من عناصر التنظيم المتطرّف، أعلنت القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) الشهر الماضي بدء نقلهم من سوريا إلى العراق، في خطوة قالت إنها تهدف إلى «ضمان بقاء الإرهابيين في مرافق احتجاز مؤمّنة».

وقال رئيس خلية الإعلام الأمني سعد معن لوكالة فرانس برس أمس الثلاثاء إن «العراق تسلم حتى يوم أمس الاثنين 4583» من عناصر التنظيم المحتجزين في سوريا. وكان معن أكّد السبت لفرانس برس أن عمليات النقل تتمّ «برّا وجوا بالتنسيق مع التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن منذ عام 2014 لمحاربة التنظيم. وأعلن القضاء العراقي الأسبوع الماضي مباشرة إجراءات التحقيق مع 1387 معتقلا تسلّمهم في إطار عملية الجيش الأمريكي. ومن بين المعتقلين الذين نُقلوا إلى العراق، سوريون وعراقيون وأوروبيون وحاملو جنسيات أخرى، بحسب مصادر أمنية عراقية.

قوة يونيفيل ستسحب معظم عناصرها من جنوب لبنان بحلول منتصف 2027

بيروت - (أ ف ب): تعتزم قوة الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في جنوب لبنان (يونيفيل) سحب معظم قواتها من لبنان بحلول منتصف عام 2027، وفق ما أفادت متحدثة باسمها وكالة فرانس برس أمس الثلاثاء، مع انتهاء تفويضها نهاية العام الحالي. وتعمل قوة اليونيفيل، التي تنتشر منذ عام 1978 في الجنوب، كقوة فصل بين لبنان وإسرائيل. وتساند منذ وقف إطلاق النار الذي أنهى في نوفمبر 2024 حربا استمرت لأكثر من عام بين اسرائيل وحزب الله، الجيش اللبناني الذي كلفته الحكومة تطبيق خطة لنزع سلاح الحزب.

وقالت المتحدثة باسم القوة الدولية كانديس أرديل: «تعتزم قوة يونيفيل تقليص وسحب جميع أو معظم عناصرها النظاميين بحلول منتصف عام 2027» على أن تنجزه تماما بنهاية العام. وقرر مجلس الأمن الدولي في 28 أغسطس 2025 «تمديد تفويض اليونيفيل لمرة أخيرة حتى 31 ديسمبر 2026، والبدء بعملية تقليص وانسحاب منسقة وآمنة اعتبارا من 31 ديسمبر 2026 ضمن مهلة عام واحد». بعد انتهاء عملياتها نهاية العام الحالي، ستبدأ القوة الدولية، وفق أرديل، «عملية سحب الأفراد والمعدات، ونقل مواقعنا إلى السلطات اللبنانية»، على أن تضطلع بعد ذلك بمهام محدودة، تشمل «حماية أفراد الأمم المتحدة والأصول»، ودعم المغادرة الآمنة للعديد والعتاد. وتسيّر اليونيفيل دوريات قرب الحدود مع اسرائيل، وتراقب انتهاكات القرار الدولي 1701 الذي أنهى صيف 2006 حربا بين حزب الله واسرائيل، وشكل أساسا لوقف إطلاق النار الذي أنهى الحرب الأخيرة بين الطرفين.

وأفادت قوة يونيفيل مرارا عن نيران إسرائيلية استهدفت عناصرها أو محيط مقراتها منذ سريان وقف إطلاق النار، مع مواصلة إسرائيل شن ضربات خصوصا على جنوب البلاد، تقول إن هدفها منع حزب الله من إعادة ترميم قدراته العسكرية. ويبلغ قوام القوة الدولية حاليا في جنوب لبنان نحو 7500 جندي من 48 دولة، بعدما خفّضت خلال الأشهر الأخيرة عديدها بنحو ألفي عنصر، على أن يغادر 200 آخرون بحلول شهر مايو، وفق اردیل.

ونتج تقليص العديد هذا بشكل «مباشر» عن الأزمة المالية التي تعصف بالأمم المتحدة، و«إجراءات خفض التكاليف التي اضطرت جميع البعثات إلى تطبيقها»، ولا علاقة لها بانتهاء التفويض. ومنذ قرار مجلس الأمن إنهاء تفويض يونيفيل، تطالب السلطات اللبنانية بضرورة الإبقاء على قوة دولية ولو مصغرة في جنوب البلاد، وتشدد على أهمية مشاركة دول أوروبية فيها. وأبدت ايطاليا استعدادها لإبقاء قواتها في جنوب لبنان بعد مغادرة اليونيفيل، بينما قال وزير الخارجية الفرنسي جان-نويل بارو على هامش زيارته بيروت الأسبوع الماضي: إنه يتعيّن أن يحلّ الجيش اللبناني مكان القوة الدولية.

وتطبيقا لوقف إطلاق النار، عزّز الجيش اللبناني خلال الأشهر الماضية انتشاره في منطقة جنوب الليطاني، التي تمتد مسافة ثلاثين كيلومترا عن الحدود مع اسرائيل. وأعلن الشهر الماضي انجازه مهمة نزع السلاح غير الشرعي منها، على أن يعرض قريبا أمام مجلس الوزراء خطته لاستكمال مهمته في المناطق الواقعة شمال نهر الليطاني.

○ عناصر من قوة يونيفيل.

وزارة العدل الأمريكية تسمح لأعضاء في الكونجرس بمراجعة ملفات إبستين غير المنقحة

واشنطن - (أ ف ب): باشر أعضاء في الكونجرس الامريكي مراجعة ملفات غير منقحة لقضية المتمول المدان بالاتجار بالجنس جيفري إبستين يوم الاثنين، بعد أن كانوا قد أعربوا عن قلقهم إزاء حجب بعض الأسماء الواردة في الوثائق المنشورة. وكان قانون شفافية ملفات إبستين الذي أقره الكونجرس بغالبية ساحقة في نوفمبر، قد ألزم وزارة العدل بنشر جميع الوثائق التي بحوزتها والمتعلقة بالمتمول الأمريكي المدان بالاتجار بالقاصرات. وطلب القانون إخفاء الأسماء أو أي معلومات شخصية أخرى تكشف عن هوية ضحايا ابستين الذين يتجاوز عددهم الألف وفق مكتب التحقيقات الفدرالي. لكن القانون نص على أنه لا يجوز «حجب أي سجلات أو تأخير نشرها أو تنقيحها بدعوى الإحراج أو الإضرار بالسمعة أو الحساسية السياسية، بما في ذلك تجاه أي مسؤول حكومي أو شخصية عامة أو شخصية أجنبية مرموقة». وكان النائب جيمي راسكين، وهو ديمقراطي من ولاية مريلاند، من بين المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين الذين قاموا بالاطلاع على ملفات ابستين غير المنقحة في موقع آمن تابع لوزارة العدل يوم الاثنين. وقال راسكين للصحفيين «رأيت أسماء الكثير من الأشخاص التي تم حجبها لأسباب غامضة أو محيرة أو غير مفهومة». وأضاف «هناك بالتأكيد الكثير من أسماء الأشخاص الآخرين الذين كانوا متواطئين ومتعاونين مع جيفري ابستين، وتم حجب أسمائهم من دون سبب واضح». وقال النائب الجمهوري عن ولاية كنتاكي توماس ماسي، إنه اكتشف أسماء ستة رجال تم حجب هوياتهم من الوثائق المنشورة، والذين «من المحتمل أن يكونوا متورطين بسبب إدراجهم في هذه الملفات». وأما النائب الديمقراطي عن كاليفورنيا رو خانا، فاعتبر أنه «لا يوجد تفسير لسبب حجب هؤلاء الأشخاص». ورفض النواب الكشف عن هويات الاشخاص التي اطلعوا عليها، لكن ماسي قال إن أحدهم «يشغل منصبا رفيعا في حكومة أجنبية»، بينما وصف خانا أحدهم بأنه «شخص بارز جدا».

وأشار ماسي وخانا إلى أن العديد من عمليات الحجب في الملفات المنشورة قد أُجريت قبل تسلم وزارة العدل للوثائق. وأضافا أن هذه التنقيحات ربما تكون قد أجريت في وقت سابق من قبل مكتب التحقيقات الفدرالي أو مدعين عامين.